

Distr.: General
31 August 2018
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

٢٣ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة*

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الجمعة ٤ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بوغاييسكي (بولندا)

المحتويات

اعتماد التقرير الختامي للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي وتوصياتها

تقديم تقرير عن نتائج الدورة إلى الدورة التالية للجنة التحضيرية

* لم تصدر أي محاضر موجزة للدورات السابعة إلى السابعة عشرة.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-08756 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥ .

الفقرة ٢٠

١٠ - الرئيس: قال إن قائمة المشاركين المشار إليها في الفقرة ٢٠ ستُعَدَّل حسب الاقتضاء لتعكس أي تأخير في تقديم التقارير أو أي تصويبات.

١١ - اعتمدت الفقرة ٢٠ .

١٢ - اعتمد تقرير اللجنة التحضيرية برمته، رهناً بالتغييرات المشار إليها.

تقديم تقرير عن نتائج الدورة إلى الدورة التالية للجنة التحضيرية
(NPT/CONF.2020/PC.II/CRP.3)

١٣ - الرئيس: قال إنه جرى تعميم مشروع الموجز الوقائي الذي أعده باعتباره ورقة غرفة اجتماعات (NPT/CONF.2020/PC.II/CRP.3). وستصدر صيغته النهائية باعتباره ورقة عمل تحت مسؤوليته الحصرية. وأضاف أنه سعى في الموجز إلى أن يعكس بدقة وموضوعية المناقشات التي جرت، بما في ذلك الأفكار السديدة المقترحة عن كيفية زيادة فعالية معاهدة عدم الانتشار وتعزيز تنفيذها بجميع ركائزها الثلاث. فعلى الرغم من تدهور البيئة الأمنية وتزايد تعقيدها، كانت تلك المناقشات صريحة وبناءة. وأعرب عن أمله في أن يسهم الموجز في نجاح اختتام الدورة الاستعراضية الحالية.

١٤ - وتابع قائلاً إنه قدم أيضاً وثيقة (NPT/CONF.2020/PC.II/12) تتضمن أفكاره بشأن حالة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تحت مسؤوليته الحصرية. واعتبر أن تلك الأفكار تمثل استمراراً للممارسة التي بدأها رئيس الدورة السابقة، المعقودة في عام ٢٠١٧، وتستند إلى أفكار ذلك الرئيس نفسه. ودعا الوفود إلى التعليق على تلك الوثيقة أيضاً.

١٥ - السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية): اقترح أن تنظر الوفود في السبل الكفيلة بالحد من ثقل مسؤولية تلخيص مناقشاتها الملقة على عاتق الرئيس. فالرئيس اتبع في مشروع الموجز الوقائي الذي قدمه نمجاً محافظاً وحذراً عند تلخيص المناقشات التي جرت بشأن مسائل المجموعة ١، ولا سيما الكتلة المحددة من المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي وضمادات الأمن السلبية. وأضاف قائلاً إن ذلك النهج يبدو كأنه يعطي وزناً غير متناسب لما تقدمه الدول الحائزة للأسلحة النووية من تبريرات لعدم تنفيذ التزاماتها بنزع السلاح

اعتماد التقرير الختامي للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي وتوصياتها (NPT/CONF.2020/PC.II/CRP.4)

١ - الرئيس: لفت الانتباه إلى مشروع تقرير اللجنة التحضيرية عن أعمال دورتها الثانية، الوارد في الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.II/CRP.4، واقترح أن تعتمده اللجنة التحضيرية فقرة فقرة.

الفقرات ١ إلى ٥

٢ - اعتمدت الفقرات ١ إلى ٥ .

الفقرة ٦

٣ - الرئيس: قال إن الفقرة ٦ ستُعَدَّل بما يفيد أن ١٠٧ دول من الدول الأطراف قد شاركت في أعمال الدورة الثانية للجنة التحضيرية: ينبغي إضافة صربيا وكوت ديفوار إلى القائمة.

٤ - اعتمدت الفقرة ٦، رهناً بالتغييرات المشار إليها.

الفقرة ٧

٥ - الرئيس: قال إنه بعد اختتام الدورة، سيعُدَّل التقرير بما يعكس العدد الفعلي للجلسات التي عقدتها اللجنة والجلسات التي ستصدر لها محاضر موجزة.

٦ - اعتمدت الفقرة ٧ .

الفقرات ٨ إلى ١٨

٧ - اعتمدت الفقرات ٨ إلى ١٨ .

الفقرة ١٩

٨ - الرئيس: قال إن قائمة الوثائق المقدمة خلال الدورة الثانية للجنة التحضيرية، والمذكورة في الفقرة ١٩، ستحدَّث لتشمل جميع الوثائق المقدمة قبل اختتام الدورة.

٩ - اعتمدت الفقرة ١٩، رهناً بالتغييرات المشار إليها.

فالجلملة الأولى من الفقرة ٥٢، فيما يتعلق بالتطبيق المؤقت للبروتوكولات الإضافية، لم تعكس الرأي التوافقي للدول الأطراف؛ فقد تباينت الآراء بشأن هذه المسألة. وختم قائلاً إن ممثلي العديد من الدول، بما في ذلك الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، شددت على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة في سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. بيد أن ذلك لم يرد في الموجز الذي أعده الرئيس.

١٧ - السيد باليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم مجموعة الدول الأطراف التي تنتمي إلى حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إنه في الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر الوزاري لمنتصف المدة لحركة بلدان عدم الانحياز المعقودة قبل شهر، أكد الوزراء من جديد المواقف المبدئية للمجموعة إزاء نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وأعربوا أيضاً عن قلقهم إزاء الخطر الناشئ عن استمرار وجود الأسلحة النووية. وأضاف قائلاً إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على نجاح عملية الاستعراض وعلى دورها في تعزيز ركائز معاهدة عدم الانتشار على نحو متوازن وغير تمييزي من أجل المضي في تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

١٨ - وتابع قائلاً إن المجموعة شاركت في الدورة الحالية بطريقة بناءة، وقدمت تسع ورقات عمل وعرضت سلسلة من البيانات المشتركة التي تعكس مواقف المجموعة بشأن قضايا مختلفة. وبما أنها أكبر التجمعات الإقليمية، فينبغي أن تنعكس تلك المواقف في الموجز الوقائعي للرئيس على نحو شامل وواقعي ومتوازن. واستطرد قائلاً إن القلق يساور المجموعة من أن الأمر خلاف ذلك. وأعرب عن قلق المجموعة أيضاً من عدم نظر الموجز بشكل كافٍ ووافٍ في التنفيذ غير المتوازن لركائز المعاهدة الثلاث، ولا سيما عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي مقارنة بعدم انتشار الأسلحة النووية.

١٩ - واستطرد قائلاً إنه خلال المناقشة المتعلقة بمسائل المجموعة ١، شدد العديد من الدول الأطراف على الحاجة الملحة إلى أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بنزع السلاح بموجب المادة السادسة من المعاهدة وتنفيذ الخطوات المتفق عليها في الوثيقتين الختاميتين للمؤتمرين الاستعراضيين لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. غير أن الموجز الوقائعي للرئيس لم يعكس هذا الطابع الملح. ويشكل القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥،

بموجب المعاهدة والالتزامات المقدمة في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. فقد أوردت الفقرات ٢٠ إلى ٢٤، على سبيل المثال، لتلخيص موقف كل دولة حائزة للأسلحة النووية. واعتبر أن عدم تقديم الوثيقة موجز متوازن للآراء التي أعربت عنها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها وتعهداتها ينم عن تمييز. وتابع قائلاً إن المشروع علاوة على ذلك يقوض نزاهة خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ من خلال تسليط الضوء على بعض الإجراءات وتجاهل البعض الآخر في الآن ذاته، بما في ذلك الالتزامات بنزع السلاح التي لم ينفذها العديد من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولم يذكر مشروع الموجز الدعوة التي وجهها العديد من الدول الأطراف إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل الوفاء بالالتزام الذي قطعته في عام ٢٠١٠ بتسريع التقدم المحرز في الخطوات الثلاث عشرة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُشَرَّ إلى أن العديد من الدول الأطراف أعربت عن قلقها إزاء عدم تنفيذ الالتزام المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة الذي يقضي بمواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتصلة بنزع السلاح النووي، وأنها دعت مؤتمر نزع السلاح إلى البدء فوراً في تلك المفاوضات. وواصل قائلاً إن الموجز استبعد أيضاً ما أعربت عنه العديد من الدول الأطراف من قلق إزاء وجود برامج لتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية في انتهاك للمعاهدة، وتوجيهها الدعوة إلى وقف مثل هذه البرامج. فقد أشار العديد من الدول الأطراف إلى تعهد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، في إطار خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وحثتها على الوفاء بهذا الالتزام، لكن ذلك لم يرد على نحو يعكس حقيقة ما جرى. وعلاوة على ذلك، تجاهل موجز الرئيس مواقف ومقترحات الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، وهي أكبر التجمعات الإقليمية.

١٦ - واسترسل قائلاً إنه فيما يتعلق بمسائل المجموعة ٢، وهي عدم الانتشار والضمانات والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، لم يعكس الموجز المناقشات التي جرت، ويبدو أن أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) هي التي صاغت الفروع ذات الصلة. ولم ترد إشارة إلى القلق الذي أعربت عنه وفود عديدة بشأن ترتيبات "المشاركة النووية" التي تشكل انتهاكاً للالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار بموجب المادة الأولى من المعاهدة. وعلاوة على ذلك،

الأسلحة النووية، فهي ضعيفة بشكل غير مقبول. فالإشارة إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية مدعوة إلى العمل على مواصلة خفض مستويات التأهب "حيثما أمكن"، لا تعكس النداءات القوية التي وجهتها الدول الأطراف من أجل إلغاء حالة تأهب الأسلحة النووية.

٢٣ - واسترسلت قائلةً إنه من دواعي الأسف إغفال الإشارة، في أي من الفقرات الأربع التي تتناول التجارب النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى أهمية الإبقاء على الوقف الاختياري القائم للتفجيرات التحريمية للأسلحة النووية إلى حين بدء نفاذ تلك المعاهدة. وعلاوة على ذلك، تابعت قائلةً إن التحالف يساوره قلق شديد إزاء انعدام التوازن في الإشارات إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. ففي حين تشير الفقرة ٤١ من الموجد إلى أن بعض الدول الأطراف أعربت عن معارضتها للمعاهدة، لا تشير الفقرة ٤٠ إلى التأييد الذي أعرب عنه العديد من الدول الأطراف؛ وفي الواقع، لا تشير إلى أي تأييد للمعاهدة. بل تكنفي الفقرة بالإشارة إلى إبرام المعاهدة وإلى أن عدداً من الدول الأطراف قدمت معلومات عما تتخذه من إجراءات فيما يتعلق بتصديق المعاهدة ومركزها. وعلاوة على ذلك، فالبيان الوارد في الجملة الأخيرة من الفقرة ٤٠ ومفاده أن المعاهدة "ترمي إلى" تعزيز النظم القائمة لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، هو بيان غير مقبول، لأن العديد من الدول الأطراف أشارت إلى أن المعاهدة سوف تعزز تلك النظم. وختمت قائلةً إن التحالف يعتزم تقديم تعليقاته في شكل ورقة عمل.

٢٤ - السيدة مزاكاتو - ديساكو (جنوب أفريقيا): قالت إن بلدها يرحب بمعاهدة حظر الأسلحة النووية كخطوة إيجابية صوب تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وقد أكدت مجدداً الدول الأطراف في الدورة الحالية التزامها بالمعاهدة بوصفها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وأعربت الأغلبية الساحقة عن شواغل إزاء التهديد الذي تشكله الحرب النووية بسبب التنافس المتصاعد بين القوى النووية. وتمثل الضمانة الوحيدة لعدم استخدام الأسلحة النووية في إزالتها إزالة كاملة. وأعربت عن شعور بلدها بالقلق إزاء التحديث المتواصل للترسانات النووية ومنظومات إيصالها، وكذلك إزاء الدور البارز للأسلحة النووية في العقائد العسكرية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهو ما يُشكّل انتهاكاً لنص المعاهدة وروحها.

تعهداً ملزماً يجب أن تنظر فيه المؤتمرات الاستعراضية إلى حين تنفيذها. وختتم قائلاً إن المجموعة ترفض رفضاً قاطعاً أي إشارة إلى أن المؤتمرات الاستعراضية ليست المحافل المناسبة للنظر في هذه المسألة.

٢٠ - السيدة هيغي (نيوزيلندا): تكلمت باسم ائتلاف البرنامج الجديد، فقالت إن من المهم أن يعكس الموجز الوقائي للرئيس على نحو كامل نطاق الآراء المعرب عنها في الدورة الحالية. وفي هذا الصدد، أشارت بقلق إلى التركيز في الفقرة ٧ على الحاجة إلى "حفظ المكاسب" المحرزة بموجب المعاهدة في جملة ميادين من ضمنها ميدان نزع السلاح. فقد يوحي هذا التركيز بأن الشاغل الرئيسي للدول الأطراف هو الحفاظ على التقدم الذي أحرز بالفعل. واستدركت قائلةً إن الأغلبية الساحقة من تلك الدول ترى أن المكاسب التي تحققت في إطار تلك الركيزة غير كافية، وأن عدم إحراز التقدم هذا هو الذي يجب معالجته على وجه السرعة. وأضافت قائلةً إن الفقرة ٧ تذكر أيضاً ضرورة تحديد المجالات التي تشكل أرضية مشتركة قبل بحث السبل التي يمكن انتهاجها لمواصلة تنفيذ المعاهدة؛ ففي الواقع، أنشئت تلك المسارات بالفعل واتفق الجميع عليها في المؤتمرات الاستعراضية لأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وتشير الفقرة ٨ إلى ضرورة "تهيئة الظروف المؤاتية لمواصلة نزع السلاح النووي". ونظراً إلى أن هذا المجال هو من المجالات الخلافية الكبيرة فيما بين الدول الأطراف، فإنه كان ينبغي أيضاً الإشارة إلى أن عدداً من الدول الأطراف لا يؤيد ذلك الرأي.

٢١ - وتابعت قائلةً إنه من دواعي الأسف أن تنص الفقرة ١٢ على أن التعهد الذي لا لبس فيه الذي قطعتة الدول الحائزة للأسلحة النووية هو تحقيق الإزالة التامة لترساناتها، "مع الأخذ في الاعتبار المسؤولية الخاصة التي تتحملها الدولة الحائزة لأكثر الترسانات النووية"، في حين أن التعهد الذي لا لبس فيه الذي قطعتة تلك الدول في عام ٢٠٠٠ وأعيد تأكيده مجدداً في عام ٢٠١٠ كان "تحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية، بحيث يؤدي ذلك إلى نزع السلاح النووي الذي التزمت به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة".

٢٢ - وواصلت قائلةً إن إدراج كلمة "بعض" في الجملة الثانية من الفقرة ١٩ يشير إلى أن بعض برامج تحديث الأسلحة النووية يتسق مع موضوع المعاهدة ومقصدتها ومع الالتزامات المقطوعة بموجبها. لكن العديد من الدول الأطراف يعترض على ذلك الرأي. أما اللغة المستخدمة في الفقرة ٢٩ بشأن الوضع التشغيلي لمنظومات

٢٨ - وأكدت أن الأمن النووي يجب وضعه ضمن الإطار الأوسع لنزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويجب ألا تعوق تدابير تعزيز الأمن النووي التعاون الدولي في مجال الأنشطة النووية السلمية.

٢٩ - وختتمت قائلة إن جنوب أفريقيا تشاطر الرأي الذي أعربت عنه دول عديدة بشأن أهمية تقييد جميع الأطراف تقيدا تاما بخطة العمل الشاملة المشتركة، وتناشد جميع الأطراف المعنية مواصلة الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق.

٣٠ - السيد يريماكوف (الاتحاد الروسي): وجه الانتباه إلى البيان المشترك (NPT/CONF.2020/PC.II/7/Rev.1) المقدم من بلده ومن الصين بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، وقال إن البيان يعبر عن رأي الغالبية العظمى من الدول الأطراف، التي أعربت عن تأييدها الكامل للصفقة، وهو لم يتضمن سوى العناصر التي اتفقت عليها بالفعل جميع تلك الدول.

٣١ - وأوضح أن الموجز الوقائي للرئيس جاء انعكاساً للآراء التي جرى التعبير عنها في الدورة الحالية بأكثر قدر ممكن من الدقة والشمول. والأهم من ذلك أنه يعكس إعادة تأكيد الدول الأطراف التزامها بمعاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في الأمن الدولي. ورأى أنه من المناسب أن الموجز ركز حصرياً على المسائل المتصلة مباشرة بالمعاهدة. ففي الواقع، إن نجاح مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠ يتوقف على مدى الموضوعية والروح البناءة التي تنتهجها الدول الأطراف في مقاربتها للمناقشات بشأن المشاكل القائمة. ومن المهم الامتناع عن تسييس المناقشات. ومن المؤسف أن الدول الأطراف لا تزال غير متفقة على كيفية إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. وينبغي لجهود المجتمع الدولي أن تركز على إرساء الأسس لاتخاذ خطوات أخرى في هذا المجال. وفي ضوء البيئة الراهنة، من المهم بذل جهود منهجية وجماعية لضمان الأمن والاستقرار الدوليين، واستعادة الثقة، وتحقيق توافق في الآراء. وأعرب عن أمله في تناول مهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رغم كونها موضوعاً حساساً، بقدر أكبر من الدقة في المستقبل. وأكد أنه يجب مواصلة تناول مسألة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط خلال دورة الاستعراض. ولا يزال عقد مؤتمر بشأن هذا الموضوع أمراً ذا صلة ومهمة ممكنة في سياق تنفيذ قرار عام ١٩٩٥. ويجب اتخاذ قرار في هذا الصدد في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠. واختتم قائلاً إن ورقة العمل التي قدمها الاتحاد الروسي في الدورة السابقة للجنة

٢٥ - ومضت تقول إن الموجز الوقائي للرئيس تضمن أمثلة عديدة لبعض الآراء التي كانت "موضع ترحيب". وقد ولد ذلك الانطباع بأن تلك الآراء حازت تأييداً واسعاً، وهذا في بعض الحالات أبعد ما يكون عن الحقيقة. وفي غضون ذلك، لم تحظ مسائل أخرى كانت موضع تأييد واسع بتغطية ماثلة. وتجسدت هذه المعالجة غير المتسقة في الإشارات إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. فرغم أن تلك المعاهدة تمثل أحد أهم التطورات في مجال الأسلحة النووية منذ عام ١٩٤٥، وتسد ثغرة هامة في القانون الدولي، وكانت موضع ترحيب الغالبية الساحقة من الدول الأطراف فرادى ومجموعات، فقد اكتفت الفقرة ٤٠ بذكر أن إبرامها قد "لوحظ". وفي المقابل، جاءت الفقرة ٤١ انعكاساً واضحاً لكون بعض الدول الأطراف قد عارضت المعاهدة. وبالتالي فقد عولج الموضوع بطريقة غير متوازنة وجزئية.

٢٦ - وأشارت إلى أن عدداً قليلاً من الدول الأطراف وصف البيئة الأمنية الدولية بأنها آخذة في التدهور ورأى أن من الواجب تهيئة الظروف التي تفضي إلى نزع السلاح النووي. ويبدو هذا الرأي هو الذي حمل على تضمين الموجز خطاباً يدعو إلى وجوب قيام الدول الأعضاء بتحسين البيئة الجغرافية السياسية وتهيئة الظروف المؤاتية للمضي في نزع السلاح. غير أن المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار لا تتضمن أي حكم من هذا القبيل. وأعربت عن قلق جنوب أفريقيا إزاء محاولة الدول الحائزة للأسلحة النووية تشويه وتقويض نص المعاهدة وروحها؛ ولم يكن ينبغي للرئيس إدراج ذلك كإشارة للأغلبية. واستطردت قائلة إنه لا يوجد وقت أفضل من الآن لكي تمثل الدول الحائزة للأسلحة النووية من دون شروط لالتزاماتها وواجباتها، لا سيما تلك المتعلقة بنزع السلاح. ولذا فإنه كان من الأدق استهلال الفقرة ٨ بالعبارات الواردة في الجملة الأخيرة من تلك الفقرة، ألا وهي أن "الالتزامات المتعهد بها بموجب المعاهدة لا تخضع لشروط وينبغي تنفيذها دون تأخير"، والتي تعبر عن رأي الأغلبية.

٢٧ - وأردفت قائلة إن الدول الأطراف أعربت بوضوح عن شواغلها بشأن الدور المتنامي للأسلحة النووية في العقائد العسكرية والاستراتيجية وبرامج التحديث في الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولذا، فإن استخدام الموجز لكلمات مثل "المتصوّر" و "قد يؤدي" والإشارة إلى "تقلص" الدور الذي تضطلع به الأسلحة النووية، في جهد يرمي إلى التقليل من ذلك الخطر وتبرير استمرار حيازة الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة لتلك الأسلحة، هو أمر غير ملائم.

للقدرات النووية المتزايدة لإسرائيل ورفضها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار أو وضع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة، الأمر الذي يهدد السلام والأمن في الشرق الأوسط.

٣٦ - ورأى أن الموجز يبرهن على موقف تمييزي ضد سوريا. فالفقرة ٨٩ لا تعكس الواقع بشأن التعاون بين بلده والوكالة. ومضى يقول إن مسألة تنفيذ بلده لاتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمه كانت مدرجة في جدول أعمال مجلس المحافظين التابع للوكالة منذ هجوم إسرائيل على منشأة عسكرية في دير الزور. وفي ذلك الوقت، ذكر المدير العام للوكالة أن استخدام القوة من جانب واحد عرقل اضطلاع الوكالة بمسؤولياتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وفيما يتعلق باتفاق الضمانات مع سوريا. ولذا، فإن التعليقات التي أدلى بها بعض الدول الأعضاء بشأن تنفيذ سوريا للاتفاق تتصل في الواقع بذلك الهجوم الذي شنته إسرائيل وبامتناع هذه الأخيرة عن التعاون مع الوكالة فيما يتعلق بطبيعة الصواريخ التي استخدمتها. وبعد الإقرار المتأخر من جانب إسرائيل بمسؤوليتها عن الهجوم، لم يعد مبرر الإنكار قائماً. وأشار إلى أن الدول التي أثارت ادعاءات بشأن رفض بلده التعاون مع الوكالة يجب أن تدين العدوان الإسرائيلي وأن تجبر إسرائيل على التعاون مع الوكالة لتوضيح مصدر التلوث في ذلك المرفق. وذكر أن سوريا ردت بإيجابية على النداءات التي وُجّهت إليها للتعاون مع الوكالة لإقفال باب المناقشة بشأن مسألة تنفيذ الضمانات وشطبها من جدول أعمال مجلس محافظي الوكالة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وافقت سوريا على خطة عمل مع الوكالة لتسوية جميع المسائل العالقة في هذا الصدد. غير أن الدول الأطراف التي أثارت ادعاءات بشأن تنفيذ بلده للضمانات هي نفس الدول الأطراف التي عرقلت تنفيذ خطة العمل تلك لأسباب سياسية معروفة جيداً. وأعرب عن التزام سوريا بمواصلة تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة المبرم في عام ١٩٩٢ مع الوكالة لتيسير زيارة المفتشين. وخلافاً لما ورد من ادعاءات في مشروع الموجز الوقائي، فإن هذا التعاون يبرهن عليه التقرير المتعلق بتنفيذ ضمانات الوكالة لعام ٢٠١٧.

٣٧ - السيد يوسف (مصر): قال إن الموجز الوقائي للرئيس لم يعكس ما أعربت عنه الدول الأعضاء من خيبة أمل كبيرة إزاء عدم إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، حيث ركّز عوض ذلك على مسائل مفاهيمية أخرى تتصل بنزع السلاح النووي. وليس من

التحضيرية (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.31) يمكن أن تشكل أساساً لمثل هذا القرار.

٣٢ - السيد وضاح (الجزائر): قال إن كان يمكن للموجز الوقائي للرئيس أن يكون أكثر توازناً وشمولاً، لا سيما فيما يتعلق بتغطيته لمناقشات الدول الأطراف بشأن نزع السلاح النووي وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥.

٣٣ - السيد فو كونغ (الصين): قال إن البيان المشترك المقدم من بلده ومن الاتحاد الروسي يعبر عن تأييد الدولتين لخطة العمل الشاملة المشتركة، التي عكست الأمان المشتركة للغالبية العظمى من الدول. وتمثل الخطة إنجازاً هاماً في الجهود الدولية المبذولة لمنع الانتشار ويجب أن تتمثل لها جميع الأطراف المعنية. ويجب أن تتصرف هذه الأطراف واضحة في الاعتبار المصالح الطويلة الأجل ومتحلياً بإرادة سياسية صلبة لمواصلة تنفيذ الصفقة كاملةً.

٣٤ - ومضى يقول إن الموجز الوقائي للرئيس يعكس في جوهره المناقشات التي جرت في الدورة الحالية. غير أن استخدامه المكثف لعبارة "الدول الأطراف" يعطي الانطباع الخاطئ بأن جزءاً كبيراً من المحتوى يعكس الفهم المشترك لجميع الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، لم تنعكس بشكل كافٍ المسائل التي أثارها العديد من الدول الأعضاء، مثل ضرورة احترام آليات نزع السلاح القائمة واتباع نهج تدريجي إزاء نزع السلاح النووي، والنداءات الموجهة للدول بالتخلي عن المظلة النووية، وحيثما انطبق، سحب الأسلحة النووية المنتشرة في الخارج. وعلاوة على ذلك، لا يعكس الموجز بطريقة شاملة أو متوازنة مواقف جميع الدول الأطراف إزاء الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وأشار إلى استحالة التحقق من هذا الوقف الاختياري، وإلى عدم وضوح تعريف هذا الوقف ونطاقه. ولذا فالوقف الاختياري محدود الأهمية ويضعف الإرادة السياسية للمجتمع الدولي في التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وأكد أن الصين ستدعم جهود مؤتمر نزع السلاح لبدء المفاوضات بشأن مثل هذه المعاهدة في أسرع وقت ممكن.

٣٥ - السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): لاحظ الطبيعة المسيسة للفقرات من ٨٢ إلى ٨٧ من الموجز الوقائي للرئيس التي تتناول قرار عام ١٩٩٥. وأضاف أنه لم ترد إشارة إلى الرأي الذي عبرت عنه دول أطراف عديدة بأن عدم تنفيذ القرار كان نتيجة

٤١ - السيدة غيتون (فرنسا): قالت إن الموجز الوقائي للرئيس يعبر عن المجالات التي تشكل أرضية مشتركة ومجالات الخلاف بأكبر قدر ممكن من الشمول. ومن دواعي الأسف أن النص تضمن معلومات مخالفة للآراء والشواغل التي أعربت عنها فرنسا، لا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وأكدت أن بلدها يمثل امتثالاً تاماً لالتزاماته بموجب معاهدة عدم الانتشار. وأفادت أنه بات مهتماً أكثر من أي وقت مضى إقامة حوار بناء بشأن المسائل التي استمر الخلاف حولها من أجل تحديد نهج مشتركة تتيح إحراز تقدم بصورة متوازنة في تنفيذ المعاهدة تنفيذاً كاملاً. وقد أسفرت جهود جميع الدول الأطراف عن مناخ بناء ومناقشات إيجابية. وأكدت أن فرنسا لا تزال ملتزمة بالمسؤولية الجماعية لجميع الدول الأطراف عن دعم وتعزيز ركائز المعاهدة الثلاث.

٤٢ - السيد غافي (أيرلندا): قال إنه مع الإقرار بأن إعداد موجز للمناقشات المعقدة التي جرت يُشكل مهمة عسيرة، فمن المؤسف أن الموجز لم يعكس بطريقة أكثر توازناً وإيجابية الآراء التي جرى التعبير عنها فيما يتعلق باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، والتي رحبت بها أغلب الدول الأعضاء. وأعرب عن تقديره لإدراج الرأي الذي أعرب عنه وفده ووفود دول أطراف أخرى عديدة القائل بأنه من الأهمية الأساسية تعزيز المشاركة وتولي زمام القيادة بالتساوي بين النساء والرجال في مجالات نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. غير أنه من المؤسف أنه لم ترد أي إشارة إلى الأثر غير المناسب للإشعاعات المؤيئة على النساء والفتيات، خصوصاً في ضوء إدراج المسألة في الموجز الوقائي لرئيس الدورة السابقة للجنة التحضيرية (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.40).

٤٣ - السيد الكعبي (الإمارات العربية المتحدة): تكلم باسم المجموعة العربية، فأكد مجدداً أن المؤتمرات الاستعراضية هي المنتدى الرئيسي لاستعراض تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، لا سيما فيما يتعلق ببدء المفاوضات بشأن عقد مؤتمر للتفاوض على صك ملزم بخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، دون أية شروط مسبقة. وسلط الضوء على المسؤولية الخاصة في هذا الصدد للدول الثلاث الراعية للقرار. ومضى يقول إن تنفيذ القرار يشكل أولوية والتزاماً اتفقت عليه جميع الدول الأطراف. وقد انضمت جميع الدول العربية إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية وأبرمت اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة. وأكد

الواضح سبب الاقتصار على عرض آراء بعض الدول الأطراف دون غيرها فيما يتعلق بنزع السلاح.

٣٨ - وأعرب عن دهشة بلده لملاحظته عدم وجود أي إشارة، في الفقرات التي تتناول الشرق الأوسط، إلى الضرورة الملحة لأن تنضم إسرائيل إلى المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وأن تُخضع مرافقها النووية للضمانات الشاملة، وأن تمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ورغم الإشارات المتكررة إلى هذا الموضوع في بيانات فرادى ومجموعات الدول الصادرة بشأن المسائل المحددة في إطار المجموعة ٢، لم يتضمن الموجز سوى إشارة عابرة إلى الانضمام العالمي إلى المعاهدة في الفقرة ٦ منه. وفي ضوء الاهتمام الكبير الذي تحظى به حالة إسرائيل في المناقشات، تستحق هذه الحالة تغطية أوسع، سيما وأن الموجز أشار إلى حالات أخرى تتصل ببلدان محددة.

٣٩ - واعتبر من المؤسف أن الفقرة ٨٤ من مشروع الموجز اكتفت بالإشارة إلى أن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط "لا تزال تشكل أولوية بالنسبة إلى العديد من الدول"، إذ أن مصر افتترضت دوماً أن هذه الخطوة تُشكل أولوية، بل التزاماً ملزماً، لجميع الدول الأطراف. وعلاوة على ذلك، فإن الإشارة في الفقرة ٨٦ إلى الظروف المؤاتية لإنشاء مثل هذه المنطقة تمثل مفهوماً خطراً، إذ إنها تشجع، في جوهرها، دول المنطقة على اتباع سياسات، من المنظور الوطني الضيق لكل بلد، تتعارض مع مبادئ المعاهدة وأهدافها ومع التزاماتها ذات الصلة.

٤٠ - وأعرب عن الأسف لإغفال الموجز النقد الذي وجهته وفود عديدة إلى الدول المنخرطة في تعاون نووي مع دول غير أطراف في المعاهدة، بالرغم مما لمثل هذا السلوك من آثار خطيرة على مصداقية المعاهدة ونظام عدم الانتشار عموماً واستمراريتها. ولم يكن ينبغي إغفال هذه المسألة الهامة. وأعرب عن رفض بلده بشدة لأي توصيف خاطئ للبروتوكولات الإضافية باعتبارها المعيار الحالي للتحقق بموجب المادة الثالثة من المعاهدة، التي تنص بوضوح على أن اتفاقات الضمانات الشاملة هي المعيار الوحيد من هذا النوع. وأخيراً، وفيما يتعلق بالوثيقة NPT/CONF.2020/PC.II/12، ينبغي للدول الأطراف تقييم الفائدة من اتباع الممارسة الجديدة التي يقوم بموجبها رؤساء دورات اللجنة التحضيرية بتقديم أفكارهم، وذلك قبل إرساء سابقة.

وقد تشمل هذه الأساليب استخدام حلقات النقاش أو المناقشات المواضيعية والمشاركة التفاعلية للمجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والخبراء العلميون، التي أثبتت فعاليتها في حالات أخرى. ومن الضروري أيضاً زيادة مشاركة المرأة والشباب في آليات نزع السلاح، وكذلك تحسين التعليم والتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وأكدت على وجوب إقامة صلة أقوى بين آليات العمل لكلٍ من اللجنة التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي، وعلى وجوب تقييم المعاهدة على أساس التقدم المحرز فيما يتعلق بركائزها الثلاث وتقييد الدول الأطراف بالتزاماتها. ويجب تعزيز ثقافة امتثال أقوى بغية تحقيق أهداف المعاهدة. واختتمت كلمتها قائلة إن الدول الأطراف لا يمكن أن تظل كل عام تناقش المسائل نفسها كما لو كانت تقوم بذلك للمرة الأولى، مع عدم وجود مساءلة عن عدم الامتثال للمعاهدة والالتزامات التي تعهدت بها تلك الدول في سياق المؤتمرات الاستعراضية، مؤكدة على أهمية أن ينجح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

٤٦ - السيدة أريدونديو بيكو (كوبا): قالت إن الموجز الوقائي الذي أعده الرئيس يعكس تقريبا جميع العناصر التي ناقشت خلال الدورة الحالية. غير أنها أعربت عن قلق بلدها من أن بعض المسائل لم تعالج من حيث الوقائع. فعلى سبيل المثال، لا يعكس النص بدقة التوازن بين الآراء التي أعربت عنها الوفود فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، أو الضرورة الملحة بوجود وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها وتعهداتها بموجب المادة السادسة، وتلك المتعهد بها في المؤتمرات الاستعراضية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وبوجه عام، حاولت الدول الحائزة للأسلحة النووية استخدام البيئة الأمنية كشرط مسبق للوفاء بتلك الالتزامات والتعهدات، على النحو المبين في الفقرة ٨، إلا أن معاهدة عدم الانتشار لم تنص على أي شرط مسبق من هذا القبيل. وقالت إن كوبا ترفض أي مسعى لوضع شروط أو تدابير إضافية في محاولة لتأخير في تحقيق نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، مُنحت الخطوات التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية صوب نزع السلاح (الفقرات من ٢٠ إلى ٢٤) أهمية أكبر من الشواغل التي أعربت عنها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إزاء عدم إحراز تقدم في هذا المجال.

٤٧ - وأشارت إلى أن المعالجة التي وردت في الفقرة ٤٠ من المناقشة التي جرت بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية غير كافية بالنظر إلى أن معظم الدول الأطراف تشاطرت وجهة النظر التي ترى

أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تفعل ذلك، وهي بذلك تنتهك القرارات الدولية ذات الصلة. وقد دعت أغلب الدول الأطراف إسرائيل إلى الانضمام للمعاهدة ووضع جميع مرافقها النووية تحت نظام الضمانات للوكالة دون إبطاء. وختم قائلاً إن المجموعة العربية ستواصل العمل بصورة بناءة مع جميع الأطراف سعياً إلى تنفيذ ركائز المعاهدة الثلاث بصورة متوازنة وغير تمييزية.

٤٤ - السيدة وايت غوميس (كوستاريكا): قالت إن العديد من جوانب المناقشات التي جرت في الدورة الحالية لم ترد في واقع الأمر في الموجز الذي أعده الرئيس. فقد أشارت الفقرة ١٦ إلى اعتراف العديد من الدول الأطراف بالتخفيضات الكبيرة التي أجرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في ترساناتها النووية. غير أن الرأي السائد الذي تم الإعراب عنه هو القلق إزاء عدد الأسلحة القابلة للنشر التي لا تزال موجودة، وبرامج تحديث الأسلحة النووية، وزيادة في الترسانات النووية. وعلاوة على ذلك، فإن الغالبية العظمى من الدول الأطراف شددت على الحاجة الماسة إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي، وإلى وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوثائق الختامية للمؤتمرين الاستعراضيين لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وقالت إن هذه المواقف لم ترد بالشكل المناسب في الموجز. ومما أثار الإحباط أيضاً عدم تطرق الموجز إلا بشكل موجز إلى مسألة استخدام الردع النووي في العقائد العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها رغم أنها ناقشت باستفاضة. وقُلل الموجز إلى أدنى حد من أهمية اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في تعزيز المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على النحو الذي أعربت عنه العديد من الدول الأطراف. ويستند تأييد تلك الدول لمعاهدة حظر الأسلحة النووية إلى ثبوت العواقب الإنسانية المترتبة على استخدام هذه الأسلحة، وإلى أن هذه الأسلحة تقوض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والسلام والأمن الدوليين.

٤٥ - ورأت أنه يجب على الدول الأطراف التحلي بالابتكار لوضع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مصاف الجيل الجديد من الصكوك القانونية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، وكسر الجمود الذي يحيط بالمعاهدة، وإعادة تفعيل مصداقيتها عن طريق التحقق من أن جميع الدول الأطراف تمثل لجميع التزاماتها. وقالت إن الركود أصاب أساليب العمل، بعد مرور خمسين سنة على وضعها، ويجب تكييفها مع الديناميات الجديدة لتعددية الأطراف.

٤٩ - السيدة دروري (أستراليا): قالت إن وفد بلدها قد أحاط علما بالوثيقة المنفصلة التي أعدها الرئيس (NPT/CONF.2020/PC.II/12) التي تتضمن أفكارا بشأن حالة معاهدة عدم الانتشار، التي سينظر فيها بلدها عن كثب بعد الدورة الحالية. وأشارت إلى أن الرسالة الرئيسية للدورة هي أن المعاهدة قوية وفعالة وأساسية للأمن العالمي. ولجميع الدول الأطراف مصلحة في إيجاد أرضية مشتركة لتنفيذ ركائزها الثلاث وتعزيزها.

٥٠ - ورأت أن الموجز الوقائعي الذي أعده الرئيس لا يعكس اختلافات كبيرة في الرأي بشأن طائفة من المسائل فحسب، بل يعكس كذلك مجالات التقارب. وأعربت عن ترحيب أستراليا بالإشارة الواردة في النص إلى أن البرامج النووية وبرامج الصواريخ الباليستية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمثل تحديا خطيرا للمعاهدة والأمن العالمي والإقليمي. ومن الأهمية بمكان أن توضح اللجنة التحضيرية توقعات الدول الأطراف من ذلك البلد فيما يتعلق بالمعاهدة وأهمية مواصلة الضغط وتنفيذ الجزاءات القائمة. وقالت إن أستراليا ترحب أيضا بالإشارة إلى نهج تدريجي وعملي لنزع السلاح، وإدماج العديد من الأمثلة العملية، بما في ذلك بناء الثقة، والحد من المخاطر، ومعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والشفافية، والإبلاغ، وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكان ينبغي للموجز أن يشير إلى أهمية الإبقاء على الوقف الاختياري القائم للتجارب النووية ريثما يبدأ نفاذ المعاهدة.

٥١ - ومضت تقول إن الموجز يعكس وجوب أن تتسم جهود نزع السلاح المستدامة بالشمول وأن تأخذ في الاعتبار البيئة الأمنية. وأعربت عن ترحيب بلدها بالصيغة التي تؤيد المساواة بين الجنسين في المشاركة والقيادة في جميع ركائز المعاهدة الثلاث، وعن تطع بلدها إلى الاستفادة من العمل المهم في المجال الجنساني وفي التنوع والشمول خلال دورة الاستعراض الحالية. وأضافت تقول إن أستراليا تشيد بالاقتراحات العملية لمواصلة العمل على تحسين الشفافية وبقترح عقد جلسات تحاور مخصصة لمناقشة التقارير الوطنية. وقد كان الاجتماع بشأن تعزيز عملية الاستعراض أحد الاجتماعات التي شهدت أكبر قدر من التحاور، وأعربت عن سرور أستراليا لأن العديد من المقترحات العملية قد وردت في الموجز، مثل الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق عامل مخصص.

٥٢ - السيد هيريديا أكوستا (المكسيك) قال إنه وإن كان يتفهم صعوبة أن يتضمن موجز الإشارة إلى جميع جوانب المناقشات التي

أن المعاهدة هي أهم إنجاز في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين خلال أكثر من عقدين، وتتوافق تماما مع معاهدة عدم الانتشار. وينبغي للموجز أن يشير إلى أن معاهدة حظر الأسلحة النووية صك ملزم قانونا متفاوض عليه بين أطراف عدة يتماشى مع الالتزامات القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ومن المثير للقلق أن الرأي المخالف حظي بقدر أكبر من التغطية وأعرب عنه بعبارات أقوى في الفقرة ٤١. وفي هذا الصدد، ينبغي الاستعاضة عن عبارة "لوحظ" الواردة في الفقرة ٤٠، بالإشارة إلى إبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية، بعبارات "كان محل ترحيب".

٤٨ - وقالت إن كوبا تشعر بالقلق أيضا إزاء الثقة الضمنية المتجددة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في الأسلحة النووية وعقائد الردع. وأوضحت أن الإشارة الواردة في الفقرة ١٩ إلى تلك المسألة لا تعكس مدى الشواغل التي أعرب عنها العديد من الوفود. وفيما يتعلق بالفقرة ١، فإن صياغة الموجز السابق (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.40) تعكس بشكل أدق آراء الدول الأطراف بشأن دور معاهدة عدم الانتشار بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. ورأت أن عبارة "تاريخية" الواردة ضمن جملة "الإنجازات التاريخية لمعاهدة عدم الانتشار" في الفقرة ٤ غير ضرورية، لأنها المرة الوحيدة التي استخدمت في هذا النص، على الرغم من أن العديد من الوفود اعتبرت أيضا أن التفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية واعتمادها يعدان إنجازا تاريخيا. وقالت إن جملة "وفقا للالتزامات بموجب المادة السادسة من المعاهدة" الواردة في الفقرة ١٥ كانت أكثر ملاءمة من "وفقا للالتزامات المتعددة الأطراف ذات الصلة". وفيما يتعلق بالفقرة ١٦، كان من الأدق القول إن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد حُثت على خفض ترساناتها النووية بهدف إلزاتها بالكامل، عوض "دُعيت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتناع عن زيادة عدد الرؤوس الحربية النووية في ترساناتها". وأشارت إلى أن عبارتي "الدول الأطراف" الوارد في العديد من الفقرات غير مناسبتين، لأنهما تُستخدمان كما لو كانت جميع الدول المشاركة قد تفاوضت على النص واتفقت عليه، أو كما لو كانت جميع الوفود الحاضرة قد أبدت رأيها بشأن هذا الموضوع. وأضافت أنه من غير الدقيق الزعم في الفقرة ٥٣ أن الدول الأطراف قد أشارت إلى أن اتفاقات الضمانات الشاملة، إلى جانب البروتوكولات الإضافية، تمثل معيار التحقق الحالي. ولم يقدم هذا الادعاء إلا عدد من الدول، وهو ما يتناقض مع الصيغة الواردة في قرارات الوكالة ذات الصلة.

هذه المسألة الذي قدمته الصين والاتحاد الروسي (NPT/CONF.2020/PC.II/7/Rev.1).

٥٦ - السيدة موراجا (شيلي): قالت إن الغالبية العظمى من الدول الأطراف أعادت التأكيد على توفر الإرادة السياسية لديها لإحراز تقدم فيما يتعلق بالركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. وأوضحت أن المعاهدة حالت دون حدوث مزيد من الانتشار النووي. وأعربت عن تأييد شيلي لتلك الجهود وتقديرها للتقدم المحرز في تسخير الطاقة النووية للاستخدامات السلمية، بما يساهم في التنمية الوطنية وفي رفاه المواطنين.

٥٧ - واستدركت قائلة إن بلدها يشاطر أغلبية الوفود ما تشعر به من إحباط وقلق إزاء عدم تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، وما يترتب على ذلك من عدم إحراز تقدم في التزامات نزع السلاح. وأكدت أن الدول الأطراف قبلت بالطابع غير المتكافئ للمعاهدة، التي احتفظت بموجبها بعض الدول بحق الإبقاء على ترسانات نووية في حين تعهدت الدول الأخرى بالتخلي عنها، على أساس أنه ليس حلا دائما أو وسيلة لإضفاء الشرعية على تلك الأسلحة. بل على النقيض من ذلك، أنشأت المعاهدة التزاما قانونيا واضحا على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من المعاهدة، وإن لم تحدد إطارا زمنيا معيناً لذلك. وفي هذا الصدد، شددت على أنه ينبغي للموجز ألا يقتصر على مجرد الإشارة إلى الأهمية التي توليها الوفود لتلك المادة، بل يجب أيضا أن يؤكد على أن الأغلبية قد أعربت أيضا عن قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذها. وأضافت أن بلدها أحاط علما بالتقدم الذي أحرزه الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن في مجال نزع السلاح، والذي أولى موجز الرئيس اهتماما لكلٍ منها. ورأت، مع ذلك، أن تلك الجهود يجب أن تقترن بخفض الإنفاق العسكري في تلك الدول وتقليص برامج تحديث أسلحتها النووية وخفض الوضع العملياتي لأسلحتها النووية.

٥٨ - وأردفت قائلة إن شيلي، على غرار الدول الأطراف الأخرى، تؤيد تعزيز المعاهدة وتشعر بالقلق من أن تنفيذها بصورة انتقائية سيؤثر على مصداقيتها. وأفادت أن الاستقطاب العالمي الحالي وتصميم الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة التمسك بعقائد الردع النووي يشكلان تهديدات خطيرة لسلامة المعاهدة وللنظام القانوني الدولي. وأضافت أن وجود الأسلحة النووية يشكل أيضا تهديدا لبقاء البشرية، لأن الردع النووي لا يؤدي إلا إلى تهيئة بيئة دولية تقوم على الخوف وعلى شعور زائف بالأمن. فـ "السلام

جرت خلال الدورة الحالية، فإن الطريقة التي عُرضت بها هذه المناقشات أحدثت بلبلة ولم تعكس بدقة المجموعة الكاملة من المواقف المعرب عنها. ففي بعض الحالات، عُرضت الآراء بطريقة توحي بأنها الرأي التوافقي في حين أُعرب أيضا عن آراء معارضة لتلك الآراء. وفي حالات أخرى، لم يجر بيان التأييد الواسع النطاق الذي حصلت عليه بعض المقترحات. وعليه، فإن الموجز هو غير كامل وغير موضوعي.

٥٣ - السيد كوتبيكوف (كازاخستان): أكد تأييد بلده للبيان المشترك (NPT/CONF.2020/PC.II/7/Rev.1) الذي قدمته الصين والاتحاد الروسي بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة. ورأى أن الغالبية العظمى من الوفود تؤيد على ما يبدو مضمون ذلك البيان. وقال إن خطة العمل الشاملة المشتركة تبرهن على إمكانية نجاح الدبلوماسية الدولية في مجال عدم الانتشار، وعلى أنه يجب التمسك بها في غياب بديل صالح باعتبارها أفضل الآليات المتاحة لإثبات التزام جمهورية إيران الإسلامية بإجراء برنامج نووي سلمي.

٥٤ - السيد أمبرازيفيتش (بيلاروس): قال إن بلده يتمثل امتثالا صارما لالتزاماته بموجب المعاهدة واتفاق الضمانات الشاملة التابع لها، وإنه قد تخلى طوعا عن الأسلحة النووية وأقام علاقة شفافة وبناءة مع الوكالة فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وعلاوة على ذلك، أكد أن بيلاروس لا تزال ملتزمة بالمادة السادسة من المعاهدة، وهي ترى أن تدابير من قبيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ووضع صك ملزم قانونا في مجال إنتاج المواد الانشطارية، ووضع اتفاق ملزم قانونا لتزويد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بضمانات أمنية سلبية لا لبس فيها وغير مشروطة، تتماشى مع الالتزامات بشأن التدابير الفعالة الرامية إلى منع سباق التسلح النووي والتخلي عن الأسلحة النووية في وقت لاحق.

٥٥ - وأضاف قائلاً إن بلده يرحب بنتائج اجتماع القمة بين الكوريتين، ويؤيد الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، كما حددته الأطراف ذات الصلة. وقال إنه يجب على المجتمع الدولي دعم تلك الجهود. وأشار إلى أنه من الضروري أيضا الحفاظ على الاتفاقات القائمة الرامية إلى منع الانتشار. وفي هذا الصدد، اعتبر أنه يجب أن تظل خطة العمل الشاملة المشتركة سارية. وأكد أن أي تنقيحات على الاتفاق في المرحلة الراهنة يمكن أن يبعث بإشارة سلبية إلى الأطراف في المفاوضات الأخرى بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وقال إن بيلاروس تؤيد البيان المشترك بشأن

كبيرة من الدول الأطراف من جراء عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ وعدم انعقاد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقالت إن بلدها، الذي يقع في إحدى أولى هذه المناطق إنشاءً، أيد دائما إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتبارها خطوة في منتصف الطريق نحو عالم خال من الأسلحة النووية، وسيواصل دعم هذه العملية في الشرق الأوسط، وهو أمر حيوي لضمان السلام وتعزيز النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

٦٢ - وفيما يتعلق بتعزيز عملية الاستعراض، قالت إن بلدها يؤيد اعتماد تدابير لتحسين تخطيط عمل الوفود وكفاءته. وفي هذا الصدد، وجهت الانتباه إلى المقترحات الواردة في وثيقة العمل NPT/CONF.2020/PC.II/WP.26 التي قدمتها مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. وشددت على أن عامل الوقت يتسم بأهمية بالغة. وأوضحت أنه بغية تسخير الإرادة السياسية للدورة الحالية وتمكين مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ من تحقيق نتائج ناجحة، من الحيوي تعيين أعضاء مكتب ذلك المؤتمر. وأعربت عن أملها في تعيين السيد غروسسي من الأرجنتين رئيسا للمؤتمر، لأنها متأكدة من أنه سيقود أعمال المؤتمر بجدوى لا سيما خلال المناقشات الصعبة المقبلة.

٦٣ - السيد بيونتينو (ألمانيا): قال إن الوفود شاركت في مناقشات فنية ومحدّمة بشأن مستقبل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تتسم بأهمية محورية للغاية لمصالح الأمن الجماعي لدرجة أنها توصف عالميا بأنها حجر الزاوية في الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأضاف أن الموجز الوقائي للرئيس يوفر أساسا سليما لعمل الوفود المقبل. وعلى الرغم من أن نقطة انطلاق المناقشات كانت تتمثل في الشعور العام بأن معاهدة عدم الانتشار كانت وما زالت تؤدي بشكل جيد الغرض المتوخى منها، فإنه ليس بوسع هذه الوفود إنكار التحديات التي تواجه نظام عدم الانتشار. وذكر أن السعي غير القانوني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى حيازة الأسلحة النووية لا يزال يشكل حتى الآن أكبر أزمة في مجال الانتشار ولا يزال يشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين. وقال إنه رغم ترحيب بلده بالمبادرات الدبلوماسية الأخيرة الرامية إلى خفض حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية، فمن الأهمية بمكان التحلي باليقظة، نظرا لأن هذا البلد لم يتخذ بعد إجراءات ملموسة للتخلي عن برنامجه النووي وبرنامجه للصواريخ الباليستية بصورة كاملة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. وأردف قائلا إنه يجب على الدول الأطراف

النووي“ مجرد خرافة تُستخدم لتهديد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٥٩ - ومضت تقول إن الشواغل التي تتشاطرها الغالبية الساحقة من الدول، ولا سيما بشأن العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية، أفضت إلى التفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية واعتمادها. وأوضحت أن شيلي كانت قد شاركت في تلك العملية ورحبت بما ورد في الفقرة ٤٠ من الموجز الوقائي للرئيس من إشارة إلى تلك المعاهدة وتكاملها مع معاهدة عدم الانتشار. بيد أنها استدركت قائلة إن من الأهمية بمكان التأكيد على أن المعاهدة اعتمدت بفضل التأييد الذي لقيته من أكثر من ١٠٠ دولة رغبة في اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وقالت إن بلدها يساوره القلق من أن الصياغة الحالية للفقرة ٤١ تترك انطبعا خاطئا بأن عدد الوفود التي أعربت عن معارضتها لتلك المعاهدة يساوي تقريبا عدد الوفود التي أعربت عن تأييدها للصك. بيد أن الغالبية العظمى من الدول أيدت معاهدة حظر الأسلحة النووية ودافعت عنها، ولم ينتقدها سوى عدد قليل من الدول الحائزة للأسلحة النووية وشركائها الاستراتيجيين. وعلى الرغم من أهمية إدراج وجهتي النظر في الموجز، فإن حجم التأييد الذي حظي به كل من الموقعين يجب أن يُذكر بطريقة موثوقة وموضوعية.

٦٠ - وسلطت الضوء على إشارة الموجز إلى الحاجة الملحة إلى بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية باعتباره عنصرا أساسيا من عناصر نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، وعلى دعوة الدول التي لم توقع المعاهدة أو لم تصدق عليها بعد إلى القيام بذلك. وأعربت عن ترحيب شيلي بإدراج الموجز أوجه القلق العديدة التي تساور الوفود فيما يتعلق بالإجراءات التي تقوض روح المعاهدة. وذكرت أنه يجب على جميع الدول أن تمتنع عن إجراء أي تجارب تهدف إلى تطوير أسلحة نووية. وقالت، في هذا الصدد، إن شيلي ترحب بالإعلانات التي صدرت مؤخرا عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن نزع سلاحها النووي، وتحثها على ترجمة أقوالها إلى أفعال بالتخاذ خطوات ملموسة لاستعادة ثقة المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال العودة إلى معاهدة عدم الانتشار بصفة دولة غير حائزة للأسلحة النووية، بتنفيذ ضمانات الوكالة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

٦١ - واستطردت قائلة إن الفقرات من ٨١ إلى ٨٧ تعكس بدقة المناقشات التي دارت، بما في ذلك الإحباط الذي تشعّر به أغلبية

ألمانيا تثمّن عمل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام الرصد الدولي، وتعرب عن رغبتها في أن تدخل معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ. وقال إن هذا الصك الهام، بالنظر إلى الدعم شبه العالمي الذي يحظى به، سيدخل بالتأكيد حيز النفاذ في المستقبل غير البعيد.

٦٧ - وأشار إلى ضرورة وجود نظام تحقق معزّز وموثوق به ينطوي على تدابير ملموسة لنزع السلاح. فالأدلة تتزايد على أن مبادرات من قبيل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي يمكن أن تحقق نتائج ملموسة من خلال اتباع نهج تقني وغير تمييزي. وأوضح أن الضمانات الأمنية السلبية أدت أيضا دورا هاما في إرساء الثقة بنظام عدم الانتشار وفي تقليص أهمية الأسلحة النووية في العقائد العسكرية الوطنية. ورأى أن إعادة تأكيد الضمانات الأمنية السلبية القائمة يمكن أن تكون إحدى نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وذكر أن ألمانيا لا تزال ملتزمة بتعزيز تلك الخطوات وخطوات أخرى ملموسة للمضي في تنفيذ جميع الركائز الثلاث للمعاهدة.

٦٨ - وأردف قائلا إن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح أجرت، خلال الأسبوعين السابقين، مناقشات مثمرة ومركزة مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وحركة عدم الانحياز، واتلاف البرنامج الجديد بشأن المقترحات للموسسة التي قدمتها المبادرة فيما يتعلق بشفافية عملية الاستعراض وإصلاحها. واعتبر أن المشاركة النشطة للمبادرة تبرز دورها الأساسي في ضمان الاتساق داخل نظام معاهدة عدم الانتشار، على الرغم من اختلاف النهج التي تتبعها الدول الأطراف بشأن مسألة نزع السلاح النووي.

٦٩ - وقال إن بلده يشيد مرة أخرى بالوكالة على عملها القيم في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك من خلال نظام الضمانات. فالأمن النووي يشكل تحديا عالميا، نظرا لأن خطر الإرهاب النووي قد بلغ أبعادا عالمية. واحتتم بالقول إن ألمانيا ستواصل رصد جميع العمليات الرامية إلى تعزيز إطار الهيئات الدولية ذات الصلة، تضطلع فيه الوكالة بدور تسيقي مركزي.

٧٠ - السيد كيتانو (اليابان): قال إن الموجز الوقائي للرئيس متوازن ويعكس المناقشات التي دارت. وقال إن بلده يأمل في أن تُدرج في الفقرة ٤٥ تفاصيل إضافية محددة عن التدابير الرئيسية الثلاثة التي اقترحها فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي، ألا وهي ضرورة الشفافية، ووجود آلية فعالة للتحقق من نزع السلاح، وإجراء مناقشات تحاورية تجيب على

أن تقف صفا واحدا من أجل مواجهة التحديات التي تطرحها الأنشطة غير القانونية لذلك البلد أمام المعاهدة. ورحب بتأييد العديد من الدول للبيان الوارد في الوثيقة 9/NPT/CONF.2020/PC.II الذي أكد مجددا توقعات المجتمع الدولي في هذا الصدد.

٦٤ - وأضاف قائلا إن بلده ملتزم التزاما راسخا بمواصلة التنفيذ الكامل والسرّيع لخطة العمل الشاملة المشتركة من جانب جميع الأطراف. فهذا الاتفاق التاريخي يثبت أن من الممكن التوصل إلى حل شامل لأزمات الانتشار النووي الكبرى. ورأى أن من المهم التصدي بجمافة للتحديات التي تواجه هذا الاتفاق، الذي له عدة تداعيات على أمن منطقة الشرق الأوسط وعلى مستقبل المعاهدة. وذكر أن الوفود لَمَّحت أيضا إلى مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل الأخرى، والحاجة إلى صون وتعزيز الإطار القانوني الدولي ذي الصلة. واعتبر هذا الأمر مهما، حيث أن تقويض أي معيار مقبول عالميا يمثل تحديا للنظام الدولي القائم على القواعد.

٦٥ - ومضى يقول إن ألمانيا قد أعربت عن قلقها إزاء انتهاك الاتفاقات القائمة لتحديد الأسلحة، ولا سيما المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة صواريخهما المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى)، وقد دعت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة). وذكر أن بلده يؤكد مجددا موقفه فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى إعادة تفسير مدى توافق "المشاركة النووية" مع معاهدة عدم الانتشار.

٦٦ - وتابع يقول إن الدورة الحالية أظهرت بوضوح الحالة الأمنية العالمية المعقدة والتهديدات الناجمة عنها التي يواجهها عدم الانتشار. ومع ذلك، فإن ألمانيا ستواصل متابعة جدول أعمال طموح في مجال نزع السلاح النووي، اقتناعا منها بأن الإسهام في تحقيق الأمن لا يقتصر على الدفاع والردع، بل يسهم فيه أيضا نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ورأى أن اتباع نهج شامل وتدرجي هو أفضل طريقة لتحقيق ذلك الهدف، عوض نهج متشدد وغير واقعي. وفي هذا السياق، اعتبر أن إبرام صك يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية سيسهل خرقا رئيسيا من شأنه أن يعزز جهود عدم الانتشار ويسهم في نزع السلاح النووي. وأعرب عن سرور بلده للتبويه بالدعم القوي الذي لا يزال يحظى به هذا الصك. وأضاف أن

المشاعر التي أعرب عنها كثير من الوفود. ونوّه أيضا بالإشارة العابرة إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية وإلى أهميتها وإلى التأييد الذي حظيت به من جانب العديد من الدول الأطراف. بيد أنه استندرك قائلا إن الموجز سيكون أداة مفيدة للتفكير في العناصر المعقدة من أعمال اللجنة التحضيرية، وسيحفز الدول الأطراف على إحراز مزيد من التقدم.

٧٣ - السيد صالح (العراق): قال إن نية جميع الدول التي انضمت إلى المعاهدة هي تخليص العالم من الأسلحة النووية. ولكن، بعد مرور خمسين سنة على دخول المعاهدة حيز النفاذ، لم تبذل الدول الأطراف جهودا مماثلة لتنفيذ أحكامها أو النتائج التي توصلت إليها المؤتمرات الاستعراضية.

٧٤ - وقال إنه كان يأمل في أن يتضمن الموجز الوقائعي للرئيس كامل فحوى المناقشات التي دارت. غير أنه لم ترد فيه بعض الآراء التي أعربت عنها مجموعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز وغيرهما. وأبدى أسفه لعدم تضمينه أي إشارة إلى توافق المجتمع الدولي على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط كخطوة رئيسية نحو التنفيذ العالمي للمعاهدة، أو إلى موقف معظم الدول الأطراف بشأن ضرورة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥. ورأى أنه ينبغي للمؤتمرات الاستعراضية أن تكون المنتدى الرئيسي لاستعراض تنفيذ ذلك القرار، وينبغي للدول الثلاث الراعية للقرار أن تتحمل مسؤولية خاصة في هذا الصدد.

٧٥ - السيد أغويار باتريوتا (البرازيل): قال إن موجز الرئيس لم يكن وقائعيًا بما فيه الكفاية. وأن البرازيل تعارض استخدام "الدول الأطراف" في النص إذا كان القصد من هذا الاستخدام الإشارة إلى مجالات اتفاق أو توافق في الآراء.

٧٦ - وأضاف أن الإشارات إلى "الاستقرار" الواردة في الفقرة ١ والفقرات الأخرى غير مقبولة، لأن معاهدة عدم الانتشار لا تشترط الاستقرار لتنفيذ الالتزامات الواردة فيها. وتتطلب فكرة عقد "مؤتمر لإعادة الالتزام" التي ترد في الفقرة ٥، مزيدا من النقاش. وثمة حاجة ملحة إلى نزع السلاح لا إلى "صون المكاسب التي تحققت في مجال نزع السلاح" كما ورد في الفقرة ٧.

٧٧ - وأردف قائلا إنه ينبغي للفقرة ٦ أن تشير، على غرار الموجز الوقائعي لرئيس الدورة السابقة (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.40)، إلى البروتوكول النموذجي الإضافي للاتفاق (للاتفاقات) المعقود

"الأسئلة الصعبة". وذكر أن اليابان ستواصل دعم وتيسير هذه المناقشات وسترحب في الوقت نفسه بالإسهامات المبتكرة المقدمة من جميع الجهات صاحبة المصلحة. وقال إنه يتفق مع معظم ما تضمنه الفقرات ٩٠ إلى ٩٢. وفي ذلك السياق، قال إن اليابان تشيد بالجهود التي بذلتها جمهورية كوريا لعقد مؤتمر القمة بين الكوريتين. ورأى أن النتيجة التي حققتها تلك القمة تمثل خطوة إيجابية صوب حل المسائل العالقة. وأعرب عن أمله في أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إجراءات ملموسة لتفكيك كل ما لديها من أسلحة دمار شامل وصواريخ بالستية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وأعرب عن تقديره للإشارة الواردة في الفقرة ١١٤ إلى الاقتراح الذي قدمته مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح لمناقشة ممارسات الإبلاغ من أجل تحسين عملية الاستعراض. واحتتم بالقول إن اليابان تثمن الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في هذه العملية، وتولي أهمية كبيرة للتثقيف بنزع السلاح وعدم الانتشار.

٧١ - السيدة المجالي (الأردن): أكدت مجددا أهمية وضع تدابير ملموسة وعاجلة في الدورة الحالية وفي المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، لضمان الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وأكدت مجددا على أنه يتعين على إسرائيل أن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية دون مزيد من التأخير، وأن تُخضع منشآتها النووية لضمانات الوكالة وتضطلع بأنشطتها النووية وفقا للمعاهدة. واعتبرت تلك الخطوات ضرورية لكي تحظى المعاهدة بالمصداقية. وأعربت عن أملها في أن يعكس الموجز الوقائعي للرئيس، على النحو الواجب، المواقف التي أعرب عنها وفد بلدها وحركة عدم الانحياز ومجموعة الدول العربية بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، والتي تمثل آراء أغلبية الدول الأطراف. وقالت إن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ يمثل أولوية لا لمصداقية نتائج عملية استعراض المعاهدة فحسب، بل أيضا لضمان الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة في المستقبل.

٧٢ - السيد موندাকা بينارندا (الفلبين): قال إنه رغم تفهمه لصعوبة إدراج المواقف المتنوعة التي أعربت عنها الدول الأطراف في الموجز الوقائعي للرئيس بطريقة متوازنة وشاملة، فهو يرى أنه كان ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لآراء حركة عدم الانحياز التي تعكس

للآراء لينظر فيه مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، على نحو ما توحى به ضمنا الفقرة ٢٩. وعلاوة على ذلك، فإن دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ تدابير للحد من المخاطر "حيثما أمكن" توحى بموافقة الدول الأطراف على أن هناك مجالات يتعذر فيها اتخاذ تلك التدابير. ويمكن أن تُعتبر الآليات الموثوق بها في مجالي التحقق والامتثال فيما يتعلق بنزع السلاح النووي تديرا فعالا بموجب المادة السادسة إذا ما نُفذت في إطار من الالتزامات والتعهدات الملزمة قانونا في مجال نزع السلاح.

٨٠ - ومضى يقول إن الإشارة الواردة في الفقرة ٣٠ إلى "اعتبارات الأمن الوطني" غير واضحة وغير ملائمة. وينبغي أن يُعزى إلى الدول الأطراف الرأي القائل بأن من الملحّ إدخال معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ، لأنه شعور يتشاطره الجميع. وأضاف أن بلده يعترض على الاستنتاج الوارد في الفقرة ٣٤ بأن البلدان الموقّعة والمصدّقة فقط هي البلدان الملزمة باحترام المعيار الذي حددته المعاهدة. وتبغى الإشارة في الفقرة ٣٥ إلى إمكانية إسهام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تشمل المخزونات الحالية، في نزع السلاح النووي. ويتعين إدخال مزيد من التوضيح على الرأي الوارد في الفقرة ٣٧ بأن الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية ليس محمدا بوضوح.

٨١ - واستطرد قائلا إن الإشارة الواردة في الفقرة ٤٠ إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية غير كافية. وأضاف أن عدة وفود أشارت باستفاضة إلى المعاهدة ومضمونها وجدواها، ولا بد من التعبير عن بياناتها بدقة. فعلى سبيل المثال، لا يمكن للبرازيل أن "ترحب" بالعرض الذي قدمه فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٤٥، وأن "تلاحظ" فقط اعتماد المعاهدة السالفة الذكر.

٨٢ - وتابع بقوله إن المسؤولية الرئيسية التي يتحملها مجلس الأمن في حالات عدم الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار هي مسؤولية مشتركة مع الجمعية العامة. ولذلك ينبغي إما تصحيح الإشارة الواردة في الفقرة ٤٨ إلى هذه الحالات، وفقا للصيغة المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، أو ربطها تحديدا بالمادة العاشرة فقط.

٨٣ - وذكر أن الاستدلال غير الدقيق الوارد في الجملة الأخيرة من الفقرة ٥٣ بأن البروتوكولات الإضافية، علاوة على اتفاقات الضمانات الشاملة، تمثل معيارا جديدا للتحقق بموجب المعاهدة هو

(المعقودة) بين الدولة (الدول) والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات (INFCIRC/540 (Corr.)) بشأن ضرورة قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية غير الأطراف في المعاهدة بإدخال اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية حيز النفاذ.

٧٨ - ورأى أن الاقتراح الوارد في الفقرة ٨ الذي يدعو إلى وجوب تهيئة ظروف معينة من أجل تحقيق مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي ليس مفهوما يستند إلى المعاهدة وإنما هو رأي تحمله أقلية على أكثر تقدير. ومن ثم ينبغي حذفه. ولا تعكس بشكل تام الإشارة الواردة في الفقرة ١٢ إلى إزالة الترسانات النووية التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية في مجال نزع السلاح بموجب المعاهدة. ويجب التقييد بمفهوم نزع السلاح في حد ذاته. وينبغي ألا يكون حقا مقصورا على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تسجل إسميا اعتراضها على مسائل محددة، كما يرد في الفقرة ١٤، خصوصا وأن الاعتراض الذي أبدته دول أطراف أخرى على مسائل أخرى لم يرد في موضع آخر من النص. والرأي الذي أعربت عنه الدول الحائزة للأسلحة النووية في الفقرة ١٩ بشأن استمرار دور الردع النووي الموثوق به لا يستند إلى المعاهدة ولا يحظى بتأييد أغلبية الدول الأطراف.

٧٩ - وتابع قائلا إنه إضافة إلى ذلك، أشارت عدة وفود إلى ظهور سباق تسلح نووي نوعي جديد، الأمر الذي يهدد نظام المعاهدة فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار على حد سواء. ولذلك، فإن عدم الإشارة في الفقرة ١٩ إلا إلى "بعض" برامج التحديث بأنها تتعارض مع المعاهدة هي غير كافية: فجميع برامج التحديث تتعارض مع أغراض المعاهدة وأهدافها. وما يضاعف من هذا الاتجاه هو استمرار التقاعس عن تنفيذ المادة السادسة والالتزامات ذات الصلة المتفق عليها في مؤتمرات استعراض المعاهدة للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، وهو ما أشار إليه الكثير من الوفود بيد أنه لم يُعبّر عنه صراحة في موجز الرئيس. وأعرب عن القلق العميق الذي يساور البرازيل إزاء الاتجاه نحو الترويج لخطاب ضمني يعارض نزع السلاح ويعطي مصداقية بصورة غير مباشرة لسلامة المنطق الكامن وراء عقائد الردع، وهو منطق يشكك فيه العديد من الوفود. فالمعاهدة ليست معاهدة بشأن الردع؛ بل إنها تستند إلى المفهوم الذي مفاده أن الأسلحة النووية خطيرة ومزعزعة للاستقرار. وإفراد فقرات لآراء كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية هو امتياز لا تحظى به الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وينبغي إعادة النظر فيه. ولم تصبح مسألة الحد من المخاطر حتى الآن موضع توافق

المضي في المفاوضات بشأن صك مناسب ملزم قانونا. وعلى نحو مماثل، أعربت عن أمل بلدها في إمكانية إحراز تقدم ملموس في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قبل عام ٢٠٢٠. وسيكون الصكان دليلا لا يمكن إنكاره على إرادة الدول في بناء بيئة أمنية دولية مستدامة وإحراز تقدم ملموس في إزالة الأسلحة النووية. وأعربت عن ترحيب كولومبيا أيضا بالإشارة الواردة في الموجز إلى الحاجة الماسة لإدخال معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ، وعن ضم صوتها إلى الأصوات التي تدعو الدول التي لم توقع أو تصدق عليها حتى الان إلى القيام بذلك دون إبطاء.

٨٧ - وفي الختام، قالت إن كولومبيا تود أن تؤكد من جديد التزامها بعملية الاستعراض، وتضم صوتها إلى أصوات البلدان الداعية إلى تعيين رئيس مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ بسرعة لضمان الاستمرارية اللازمة لنجاح هذه العملية.

٨٨ - السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن دورة الاستعراض الحالية تصادف اليوبيل الذهبي لمعاهدة عدم الانتشار، التي تشكل معلما بارزا ينبغي أن يدفع الدول الأطراف إلى التفكير في إسهام المعاهدة في تحقيق الأمن وإلى إعادة الالتزام بالحفاظ عليه وتعزيزه. ويظل منع انتشار الأسلحة النووية الفائدة الرئيسية التي توفرها المعاهدة. وأعرب عن ترحيب بلده بالدعم القوي الذي حظيت به البروتوكولات الإضافية، مشيرا إلى أن بلده سيواصل العمل نحو إضفاء الطابع العالمي عليها بوصفها معيارا من معايير الضمانات بحكم الواقع في إطار المعاهدة. وأردف قائلا إن وجود نظام قوي وفعال لعدم الانتشار يبني أيضا الثقة في أن برامج الأسلحة النووية لن تسهم في الانتشار النووي. ومن شأن هذه الثقة، إضافة إلى معايير عالية للسلامة والأمن النوويين، أن تُيسر الحصول على مختلف فوائد الاستخدام السلمي للطاقة والعلوم والتكنولوجيا النووية. وأعرب عن تطلع بلده إلى العمل مع جميع الدول بهدف توسيع نطاق هذه الفوائد.

٨٩ - وتابع قائلا إن البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتلك المتصلة بالصواريخ الباليستية لا تزال تشكل مسألة بالغة الأهمية للأمن العالمي. وأضاف أن التصريحات الأخيرة الصادرة عن هذا البلد تبعث على التشجيع، بيد أن الولايات المتحدة ستنتظر اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن نزع السلاح النووي بشكل دائم ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ويعتمد استمرار نجاح المعاهدة على اليقظة الدائمة للدول الأطراف في الاستجابة لهذه التحديات. ومن شأن أي

أمر غير مقبول. وقد تعرب الجملة الأخيرة من الفقرة ٨٤ عن وجهة نظر دولة طرف واحدة فقط، ومن ثم ينبغي أن تُعدَّل تبعا لذلك. وكان الدعم القوي لخطة العمل الشاملة المشتركة المشار إليه في الفقرة ٨٨ في الواقع دعما واسع النطاق، الأمر الذي لم يُعد تأكيداً فحسب بل أُعرب عنه في ضوء الظروف الراهنة.

٨٤ - وقال إن الجملة الأخيرة من الفقرة ٩٣ رهنّت بدون مرير حق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية باتفاقات وترتيبات التعاون الدولي. وأخيرا، أعرب عن معارضة البرازيل للدهج الأكثر مرونة، المشار إليه في الفقرة ١١٤، إزاء الوثائق الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة. وأضاف أن بلده سيقدم تعليقات أكثر استفاضة في ورقة عمل.

٨٥ - السيدة كاستييو كاسترو (كولومبيا): قالت إن الدورة الحالية لم توفر فرصة للدول الأطراف للنظر في التقدم الذي أحرزته الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها منذ مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ فحسب، بل أذكت وعيها أيضا بالتحديات التي ستواجهها في السنتين المتبقيتين قبل انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وأعربت عن أملها في إمكانية الإبلاغ عن المزيد من النتائج والإرادة السياسية والقدرات التقنية في عام ٢٠٢٠. وأضافت أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة الأكيدة الوحيدة ضد عدم استعمالها وما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية كارثية. ولن يسهم التنفيذ الفعال لمعاهدة عدم الانتشار في تحقيق الأمن الدولي فحسب؛ بل من شأن تحقيق نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، والعلوم والتكنولوجيا، الإسهام في تعزيز التنمية المستدامة والعودة بالفائدة على جميع الدول وتحسين العلاقات الدولية.

٨٦ - وأضافت أنه لا يمكن الاستمرار في إيلاء هذه الأهمية للأسلحة النووية، التي لا تؤدي حيازتها إلى زيادة الأمن، في العقائد الأمنية لبعض الدول. وعلى نحو ما أشار إليه الموجز الوقائي للرئيس، فقد يؤدي وجود بعض أوجه الضعف، بما فيها احتمالات التعرض للهجمات السيبرانية، إلى تفجير عرضي أو مقصود لسلاح نووي. ومن ثم، فإن استمرار احتفاظ الدول بترساناتها النووية يشكل خطرا كبيرا عليها. وعلى الرغم من أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تحرز تقدما حاسما في مجال نزع السلاح، فإنه ينبغي تعزيز الضمانات الأمنية السلبية، التي يجب أن تكون عالمية وفعالة وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة فيها. ولهذا السبب، تؤكد كولومبيا مجددا عزمها على

٩١ - وأعرب عن تقدير بلده للموجز الوقائعي للرئيس. وقال إن الولايات المتحدة توافق على الكثير من الآراء المعرب عنها فيه، ولكنها تختلف مع آراء عديدة أخرى. واختتم كلامه قائلاً إنه رغم ذلك، فإن النص يعكس بوضوح أن الدول الأطراف موحدة في دعمها للمعاهدة بوصفها حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار، رغم اختلاف وجهات نظرها بشأن أفضل السبل الكفيلة بتحقيق أهداف المعاهدة.

٩٢ - السيد هاينوجي (النمسا): قال إن العديد من النقاط الرئيسية التي نوقشت في الدورة الحالية لم تُدرج بشكل كامل في الموجز الوقائعي للرئيس. فعلى سبيل المثال، كان من المفروض أن يُعرب بقوة أكبر عن الشعور بالحاجة الماسة إلى تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، أعرب عن دهشته مما ورد في الفقرة ١٩ من إشارة إلى أن "بعض" وليس "جميع" برامج التحديث لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية تتعارض مع التزاماتها بموجب المعاهدة. وبخلاف الموجز الوقائعي لرئيس الدورة السابقة (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.40)، لم ترد أي إشارة إلى فهم الدول الأطراف المتزايد للعواقب الإنسانية الكارثية التي تترتب على استخدام الأسلحة النووية، والتي استُهين بها في السابق فهذه العواقب تتجاوز الحدود الوطنية ويمكن أن تهدد بقاء البشرية في حد ذاته. لذا ينبغي تكريس مزيد من الوقت لمناقشتها في سياق المعاهدة. وبالنظر إلى استمرار التهديد العالمي الذي تشكله الأسلحة النووية، فإن جميع الدول تتحمل المسؤولية المشتركة عن مواصلة جهود نزع السلاح النووي. وكان ينبغي التعبير عن المواقف التي أعرب عنها عدد كبير من الدول الأطراف، كما هو الحال بالنسبة للوثيقة NPT/CONF.2020/PC.II/WP.9، لا سيما وأن الموجز تضمن التعليقات التي أبدتها فرادى الوفود.

٩٣ - وواصل كلامه قائلاً إن الدورة الحالية أكدت من جديد الهدف المشترك للدول الأطراف والمتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وأشار إلى أن النمسا هي واحدة من دول كثيرة شددت على أن استمرار حيازة الأسلحة النووية يسبب انتشارها؛ بيد أن هذه النقطة الأساسية لم ترد في النص. وأفاد بأن النمسا ترحب، على غرار العديد من الدول الأخرى، باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، الأمر الذي يُسهم في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وهي تشعر بالتشجيع حيال الدعم الواسع النطاق الذي حظي به اعتمادها. وفي الواقع، فقد أودعت بالاو صك تصديقها في

تقاعس عن التصدي لها أن يعرض للخطر المنافع التي يتمتع بها الجميع في إطار المعاهدة على الصعيدين التنموي والأمني. والأعمال التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست سوى عنصر واحد من التدهور العام الذي تشهده البيئة الأمنية العالمية والذي جعل آفاق إحراز التقدم في مجال نزع السلاح على الأجل القصير قائمة. وعليه، فإن العودة إلى ظروف أكثر ملاءمة ستتطلب من الدول أن تُقرّ بالصلة القائمة بين نزع السلاح والبيئة الأمنية السائدة، وبضرورة أن تعمل جميع الدول الأطراف معا على اتخاذ تدابير فعالة لإيجاد الظروف التي من شأنها أن تتيح المضي في نزع السلاح النووي. وأضاف أن الولايات المتحدة دأبت على الترويج لهذا النهج خلال الدورة الحالية، على النحو المفصل في الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.II/WP.30، وهي تشجع جميع الدول الأطراف على استعراضها. وأحد الجوانب الرئيسية لهذا النهج هو تعزيز الشفافية. وقال إن بلده أثبت التزامه بالشفافية طوال الدورة الحالية، بسبب منها استضافة حدث جانبي بشأن استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة، وأثنى على المملكة المتحدة وفرنسا لالتزامهما بالشفافية على نحو مماثل فيما يتعلق بسياساتهما النووية. وشجع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإظهار التزامها بالشفافية.

٩٠ - واسترسل قائلاً إن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بالهدف الطويل الأجل المتمثل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط. ورأى أن ورقة العمل التي قدمتها بلاده (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.33) توفر أفكاراً بناءة تستند إلى الحقائق السياسية والأمنية في المنطقة. وهي لا تسعى إلى فرض شروط مسبقة أو إملاء كيفية المضي في المستقبل؛ بل تدعو إلى الحوار مع دول المنطقة وفيما بينها بشأن الخطوات التي يمكن أن تبني الثقة وتعالج القضايا الأساسية التي تحول دون إحراز تقدم. وإحدى هذه المسائل البالغة الأهمية هي الاستخدام المؤسف للأسلحة الكيميائية من جانب إحدى الدول ضد شعبها، وعدم امتثالها لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات. وفي نهاية المطاف، فإن القرار بشأن كيفية المضي في هذا الشأن هو قرار يجب أن تتخذه دول المنطقة ولا يمكن أن تفرضه أطراف خارجية. وأكد استعداد الولايات المتحدة لدعم أي نهج يحظى بتوافق الآراء فيما بين جميع تلك الدول ويقوم على الحوار المباشر والشامل للجميع.

اليوم السابق، وقال إن بلده سيفعل ذلك في الأسبوع المقبل. وكان ينبغي الإشارة على نحو كاف في الموجز إلى أن هذا الاعتماد قد حظي بالترحيب لا بالتنويه فحسب.

٩٤ - ومضى يقول إن النمسا ملتزمة أيضا بمعاهدة حظر التجارب النووية، التي لا غنى عنها من أجل التنفيذ الكامل للمادة السادسة. وانطوت المناقشات التي جرت بشأن شبه الجزيرة الكورية على تكرار الدعوة لجميع البلدان التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على المعاهدة إلى أن تقوم بذلك دون مزيد من التأخير أو شروط مسبقة. وفي الوقت نفسه، يجب الإبقاء على الوقف الاختياري القائم؛ وكان من الممكن بيان هذه النقطة بوضوح أكبر في الموجز. وأعرب عن ترحيب بلده أيضا بأن نظام الرصد الدولي يعمل بفعالية تامة. وقال إنه كان ينبغي للموجز أن يعكس رأي العديد من الوفود في أن العقائد الأمنية يجب ألا تستند إلى الردع النووي.

٩٥ - السيد غابرييلسه (هولندا): قال إن الموجز الوقائي للرئيس يقدم عرضا صحيحا ومتوازنا وشاملا للمسائل التي نوقشت. وكان من المستحيل إدراج جميع المواقف المعرب عنها بشأن هذه المجموعة الواسعة من المسائل. بيد أن النص عكس جوهر المناقشات. وفي حين يتضح تباين آراء الدول الأطراف بشأن العديد من المسائل، فقد جرى تبادل بناء لوجهات النظر، وأعرب عن تأييد واسع لمعاهدة عدم الانتشار ولدورها المحوري في نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وعلى هذا الأساس، أمكن مواصلة تطوير المعاهدة وتنفيذها. ويمكن رؤية ذلك في الفقرات التطلعية من الموجز المتصلة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والتحقق من نزع السلاح النووي، والحاجة إلى مواصلة تعزيز أساليب العمل. وأضاف أن الموجز يمكن أن يشكل أساسا لمزيد من النقاش والعمل في ظل اقتراب موعد انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وأكد أن لنجاح هذا المؤتمر أهمية حيوية. وفي هذا السياق، أعرب عن تأييد هولندا للوثيقة التي تتضمن أفكار الرئيس بشأن حالة المعاهدة (NPT/CONF.2020/PC.II/12).

مُرفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.